الأمم المتحدة

S/2010/399

مجلس الأمن

Distr.: General
26 July 2010
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لغابون لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقريرا عن أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة غابون في شهر آذار/مارس ٢٠١٠ (انظر المرفق). وقد أُعدت هذه الوثيقة تحت مسؤولية السفير إيسوزي نغوندي، بعد التشاور مع أعضاء المجلس الآخرين.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ألفريد مونغارا **موتسوتسي**
السفير
نائب الممثل الدائم

110810 020810 10-46389 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لغابون لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة غابون (آذار/مارس ٢٠١٠)

تحت رئاسة غابون في شهر آذار/مارس ٢٠١٠، نظر مجلس الأمن في مسائل دولية ومسائل إقليمية ومسألة واحدة مواضيعية. وعقد ٢٢ جلسة رسمية وجلسة واحدة غير رسمية في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٠، بشأن مستقبل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وجلسة واحدة مغلقة مع البلدان المساهمة بقوات في تلك البعثة.

واتخذ المجلس خمسة قرارات (بشأن أفغانستان والصومال وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وانتخاب قضاة لمحكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة)، واعتمد بيانا رئاسيا واحدا (إثر المناقشة المواضيعية التي أُجريت في ١٩ آذار/مارس) وأصدر بيانين للصحافة (بشأن غينيا - بيساو وكوت ديفوار).

أولا - المسائل الإقليمية

أفريقيا

جمهورية الكونغو الديمقراطية

اجتمع المجلس يومي ٥ و ١٨ آذار/مارس للنظر في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبشكل أكثر تحديدا في مستقبل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأبلغ السيد آلان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام المجلس بقرار السلطات الكونغولية بأن تبدأ البعثة في ''الانسحاب التدريجي'' اعتبارا من نهاية شهر حزيران/يونيه ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠١١. وفي ظل هذه الظروف، سيرسل المجلس بعثة إلى ذلك البلد لإجراء مشاورات مع السلطات الكونغولية بشأن هذه المسألة.

غينيا - بيساو

في ٥ آذار/مارس نظر المجلس في تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لحفظ السلام في ذلك البلد (مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو) (S/2010/106)، الذي قدَّمه الممثل الخاص للأمين العام ورئيس ذلك المكتب جوزيف موتابوبا.

وخلال الجلسة ألقى كلمة أيضا كل من الممثل الدائم لغينيا - بيساو، ألفريدو ل. كبرال، ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو في لجنة حفظ السلام، ماريا لويزا ر. فيوتي.

وأحاط المجلس علما بالتطورات السياسية والاجتماعية التي حدثت خلال الأشهر القليلة الماضية ورحب بالإصلاحات المالية والإدارية التي بدأتها الحكومة. وشجَّع المجلس حكومة غينيا - بيساو على مضاعفة جهودها في مكافحة الاتجار بالمخدرات. وأخيرا، دعا المجلس المجتمع الدولي، بما فيه دول المنطقة دون الإقليمية إلى مواصلة تقديم الدعم للإجراءات التي تتخذها حكومة غينيا - بيساو.

وإثر مشاورات أجراها أعضاء المجلس، أصدروا بيانا للصحافة رحبوا فيه بالتقدم الذي أحرزته حكومة غينيا - بيساو في برنامجها لتحقيق الاستقرار والإصلاح وبدء الجمعية الوطنية عملية مصالحة وحوار. وشدّد الأعضاء على الأهمية الشديدة لأن يواصل الرئيس والحكومة والزعماء السياسيون والقوات المسلحة وشعب غينيا - بيساو الوفاء بمسؤولياتهم في العمل على تحقيق المصالحة الوطنية والمحافظة على الاستقرار والنظام الدستوري واحترام سيادة القانون.

وأكد أعضاء المجلس من جديد أيضا أن إصلاح القطاع الأمني ما زال يتسم بأهمية بالغة لتحقيق السلام والتنمية في غينيا - بيساو وأعربوا عن تأييدهم للجهود المبذولة لا سيما من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي، وشدّدوا على الحاجة لأن يواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، بالتعاون مع جميع الشركاء ذوي الصلة، تنسيق المساعدات الدولية في هذا المجال.

وأخيرا رحب أعضاء المجلس باستمرار مشاركة لجنة بناء السلام وشجعوها على مساعدة حكومة غينيا - بيساو في حشد التأييد والموارد اللازمين لتعزيز السلام والأمن، فضلا عن تعزيز التنمية المستدامة وفقا للأولويات الوطنية المبينة في الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا - بيساو.

تشاد/جمهورية أفريقيا الوسطى (بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد)

اجتمع المجلس أيام ٥ و ١٢ و ٢٢ آذار/مارس لمناقشة مستقبل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بعد أن أفادت حكومة تشاد أنها تفضل عدم تجديد ولاية البعثة.

وفي ١٢ آذار/مارس، اتخذ المجلس القرار ١٩١٣ (٢٠١٠) الذي مدّد ولاية البعثة إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠ من أجل تيسير إجراء المزيد من المناقشات بين الأمم المتحدة وحكومة تشاد. وأعرب المجلس عن قلقه من أن يكون سحب البعثة سابقا لأوانه وأنه يمكن أن يضعف الوضع الأمني للاجئين والمشردين داخليا، وأن يؤدي إلى زيادة الصعوبات أمام تقديم الخدمات الإنسانية.

ليبريا

اجتمع المجلس في ١٠ آذار/مارس للنظر في الحالة في ليبريا، واستمع إلى إحاطة من الممثلة الخاصة للأمين العام، إلين مارغريت لوي.

ورحب المجلس بتطورات عملية المصالحة الوطنية وشجع السلطات الليبرية على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية. ورحب المجلس أيضا بالمساعدة المقدمة من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى الحكومة في التحضير للعملية الانتخابية وتعزيز الأمن. وأخيرا أحاط المجلس علما بالرغبة التي أعربت عنها الحكومة بشأن التخفيض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا بحلول عام ٢٠١١ وبشأن أهلية ليبريا لعضوية لجنة بناء السلام.

السودان

في ١١ آذار/مارس قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى المجلس بشأن الوضع في السودان عشية الانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في الفترة من ١١ إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

وبرغم التقدم الذي أُحرز خلال الأسابيع الأخيرة، لا سيما في ما يتعلق بتسجيل الناخبين، ما زال الوضع الأمني هشاً وما زالت هناك العديد من التحديات التي يتعين مواجهتها، ومن بينها:

- قيد النازحين الذين يعيشون في المخيمات (حوالي ٢,٥ مليون شخص) في سجل الناخبين. حيث كان ١٠ في المائة فقط منهم مسجلين كناخبين.
- مقاطعة العملية الانتخابية من جانب بعض الجماعات المتمردة.
- إلغاء بعض القوانين الوطنية، مثل قوانين حالة الطوارئ أو الصحافة أو الأمن القومي، التي تعرقل الممارسة الكاملة للحريات العامة وأنشطة الحملة الانتخابية.

ورغم أن المجلس يؤيد التنفيذ الكامل لاتفاقات السلام المختلفة في دارفور، لا سيما الاتفاق الإطاري والموقع في الدوحة في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠ بين الحكومة وحركة العدل والمساواة، فهو يؤكد من جديد دعمه الثابت للوسيط المشترك لكل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، جبريل باسولي.

الصومال

قدم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا والممثل الدائم للمكسيك كلود هيلر إحاطته العادية التي يقدمها كل ١٢٠ يوما إلى أعضاء المجلس في مشاورات مغلقة أجريت في ١٦ آذار/مارس.

وأشار في إحاطته إلى التقرير المقدم إلى لجنة فريق الرصد المعني بالصومال (S/2010/91) الذي لاحظ وقوع عدد من التجاوزات لا سيما في ما يتعلق بتحويل مسار المعونة الغذائية.

وفي ١٩ آذار/مارس، اتخذ المجلس القرار ١٩١٦ (٢٠١٠)، الذي مدد به ولاية فريق الرصد المشار إليه في الفقرة ٣ من القرار ١٥٥٨ (٢٠٠٤)، وطلب إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير الإدارية اللازمة بأسرع ما يمكن بغية إعادة إنشاء فريق الرصد لفترة اثني عشر شهرا.

كوت ديفوار

اجتمع المجلس في ١٧ آذار/مارس للنظر في الحالة في كوت ديفوار. وقدَّم كل من الممثل الخاص للأمين العام تشوي يونغ جين، والممثل الدائم لكوت ديفوار إلاهيري أ. دجدجيه، إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة السياسية في هذا البلد.

وقال الممثل الخاص في إحاطته، إن المأزق السياسي الذي بدأ في كوت ديفوار في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، غداة سوء التفاهم الذي أحاط بالقائمة الانتخابية، عطَّل عملية التحضير للانتخابات. وأعرب عن أسفه لهذا التعطيل نظرا لأن القائمة التي وضعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ كانت تعتبر قائمة موثوقا بها. وقال السفير دجيدجيه إن أزمة شباط/فبراير نتجت عن قيام رئيس اللجنة المستقلة للانتخابات بطريق التزوير بتسجيل ما يزيد على ٤٢٩ ألف شخص. وإن الأولوية يجب أن تمنح لوضع قائمة انتخابية يمكن الاعتماد عليها من أجل تنظيم انتخابات نزيهة وموثوق بها.

وأعرب المجلس عن قلقه إزاء الأزمة السياسية والاجتماعية التي حدثت في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٠، إثر قيام الرئيس غباغبو بحل الحكومة واللجنة المستقلة للانتخابات. وأعرب المجلس أيضا عن قلقه إزاء التأجيل المتكرر للانتخابات. ودعا حكومة كوت ديفوار إلى تعيين موعد محدد لإجراء الانتخابات.

وإثر مشاورات أجراها أعضاء المجلس، أصدروا بيانا للصحافة أعربوا فيه عن قلقهم إزاء التأجيل المستمر للعملية الانتخابية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وحثوا الأطراف المؤثرة الإيفوارية على إحياء تلك العملية دون إبطاء وأن تظل في إطار اتفاق واغادوغو السياسي وفي إطار اتفاقات السلام السابقة التي أيدها مجلس الأمن.

سيراليون

خلال جلسة المجلس التي عقدت في ٢٢ آذار/مارس، قدّم ميشيل فون دير شولنبرغ، الممثل التنفيذي للأمين العام، تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2010/135). وتحدث عن بطالة الشباب والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والفساد والانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية التي ستجرى في عام ٢٠١٢.

ورحب المجلس بالتدابير التي اتخذتها الحكومة بمساعدة الشركاء الدوليين للحد من بطالة الشباب ومكافحة الاتجار بالمخدرات، والجرائم العابرة للحدود، والصيد غير المشروع والقرصنة. وأشار في النهاية إلى الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية في عام ٢٠١٢ وشدد على الحاجة إلى إجراء حوار مسبق بين مختلف الأحزاب.

آسيا

جمهورية إيران الإسلامية

في ٤ آذار/مارس، استمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الدائم لليابان يوكيو تاكاسو بصفته رئيساً للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) بشأن تنفيذ الجزاءات المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية.

وأبلغ مجلس الأمن معلومات تلقتها اللجنة من دولة عضو في الأمم المتحدة بشأن تسليم مواد يزمع استخدامها في محطة القوى النووية في بوشهر بجمهورية إيران الإسلامية، وفك تجميد الأموال لتسديد قيمة عقود بين جمهورية إيران الإسلامية ودولة ثالثة.

وعقب الإحاطة، أدان بعض أعضاء المجلس تلك الانتهاكات ودعوا جمهورية إيران الإسلامية إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وزيادة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تبديد الشكوك المحيطة بالغرض من برنامجها النووي.

أفغانستان

خلال جلسة عقدها المجلس في ١٨ آذار/مارس، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (S/2010/127).

وقال وكيل الأمين العام إن توافق الآراء الذي نشأ قبل عام بشأن الحاجة إلى تغيير شكل العلاقة بين أفغانستان وشركائها الدوليين من خلال نقل المسؤوليات إلى الأفغان، وإلى أن يكون للمجتمع الدولي دور داعم بدا واضحا خلال مؤتمر لندن بشأن أفغانستان. وأعرب عن أمله في أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات ملموسة من أجل السماح للأفغان بأن يتولوا مقاليد الأمور في بلدهم. وبالإشارة إلى الانتخابات البرلمانية التي ستجرى في أفغانستان في أيلول/سبتمبر، وقال وكيل الأمين العام إن تلك الانتخابات يمكن أن تكون معلما آخر لإلقاء الضوء على أهمية الحتمية الدستورية في توجيه مستقبل أفغانستان. وفيما يتعلق بالاقتصاد، قال إنه ينبغي تنسيق جهود المساعدة.

ورحّب المجلس بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في أعقاب مؤتمر لندن الذي عقد في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وأحاط المجلس علماً بقرار المؤتمر فتح صفحة جديدة في الشراكة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي من أجل زيادة المسؤوليات الملقاة على عاتق الأفغان في إدارة الأمن والتنمية في بلادهم.

وفي ٢٢ آذار/مارس مدد المجلس، بقراره ١٩١٧ (٢٠١٠)، ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان حتى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١١.

الحالة في ميانمار

أجرى مجلس الأمن في ٢٣ آذار/مارس مشاورات غير رسمية بشأن الحالة السياسية في ميانمار.

وبهذه المناسبة تكلم رئيس ديوان المكتب التنفيذي للأمين العام فيجاي نامبيار بصفته ممثلاً خاصاً بالنيابة للأمين العام في ميانمار، فقدم إحاطة إلى المجلس بشأن التطورات الأخيرة الحاصلة في هذا البلد.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢٤ آذار/مارس، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام عن الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين.

وأبلغ الأمين العام المجلس في إحاطته باجتماع اللجنة الرباعية الذي عقد في موسكو في ١٩ آذار/مارس وزيارته إلى الشرق الأوسط، لا سيما البيان الصادر عن اللجنة الرباعية بشأن ما يلي: الحاجة إلى إجراء محادثات غير مباشرة؛ وقيام إسرائيل بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية؛ وامتثال الفلسطينيين للالتزامات الأمنية؛ ورفع الحظر المفروض على قطاع غزة؛ ودعم اللجنة الرباعية الثابت لبرنامج السلطة الفلسطينية الذي يرمي إلى إقامة دولة فلسطينية.

ورحب أعضاء المجلس بالجهود الدبلوماسية التي يبذلها الأمين العام واللجنة الرباعية من أجل تيسير إعادة إطلاق عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء استمرار المأزق والتوترات بين إسرائيل وفلسطين ودعوا إسرائيل إلى تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بالنظر إلى أنها تمثل عقبة أمام استئناف محادثات السلام.

وكرر أعضاء المجلس دعوتهم إلى الطرفين بالامتثال لتعهداتهما والوفاء بالتزاماتهما وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخارطة الطريق ودعوا الطرفين إلى بذل كافة الجهود من أجل استئناف مفاوضات السلام في أسرع وقت ممكن.

لبنان

في ١٢ آذار/مارس، قدّم المنسق الخاص للأمين العام بشأن لبنان مايكل ويليامز، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) إثر مشاورات للمجلس بكامل هيئته. وقدم وولفغانغ فيسبرود فيبر أيضا إحاطة إلى المجلس بشأن دور قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن دعمهم الشديد للدور الهام الذي ما زالت تؤديه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في المساهمة في إحلال السلام والاستقرار في جنوب لبنان، وأكدوا على قلقهم إزاء جميع انتهاكات قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) واتفقوا على أن الأطراف جميعاً يجب أن تفي بالتزاماتها بموجب هذا القرار.

ثانيا – المسائل المواضيعية

أثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على السلام والأمن في وسط أفريقيا

في ١٩ آذار/مارس، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن أثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على السلام والأمن في وسط أفريقيا. وكان الغرض من المناقشة أن توضع في الحسبان تطورات الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في العالم لا سيما في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، والتفكير في تدابير مبتكرة تهدف إلى مكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها على نحو أكثر فعالية.

وإثر المناقشة، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2010/6)، أشار فيه إلى النتائج الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية لصنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل غير المشروع ونقلها وتداولها وتراكمها المفرط، على أمن السكان واستمرار النزاعات واندلاع العنف القائم على نوع الجنس وتجنيد الأطفال. حيث يشكل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة تهديداً خطيراً للسلام والاستقرار والتنمية المستدامة. وأقر البيان الرئاسي أيضاً حق الدول في كفالة الدفاع عن نفسها وأمنها مع التشديد على الأهمية الحيوية لوضع أنظمة وضوابط فعّالة لشفافية الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من أجل منع تحويل وجهتها وإعادة تصديرها بشكل غير مشروع. وأخيراً، شدد المجلس على أهمية الاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل الذي يهدف إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي سيعقد في المكسيك في حزيران/يونيه ٢٠١٠.

وشارك في المناقشة حوالي ٤٠ متكلما، من بينهم نائبة الأمين العام للأمم المتحدة آشا روز ميغيرو، والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لويس سيلفان غوما، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أنطونيو ماريا كوستا.

انتخاب القضاة

موعد إجراء انتخابات لملء شاغر في محكمة العدل الدولية

في جلسته المعقودة في ١٨ آذار/مارس، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٩١٤ (٢٠١٠) الذي قرر فيه أن تجرى الانتخابات لملء الشاغر الذي خلفه القاضي شي جيويونغ في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠ في جلسة لمجلس الأمن وفي جلسة للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

في ١٨ آذار/مارس اتخذ مجلس الأمن قراره ١٩١٥ (٢٠١٠)، الذي أذن فيه بزيادة مؤقتة في مجموع عدد القضاة المخصصين العاملين في المحكمة الدولية إلى ١٣ قاضياً وقرر أن يعود هذا العدد بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ أو بمجرد الانتهاء من البت في قضية بوبوفيتش أيهما أقرب إلى العدد الأقصى المحدد باثني عشر قاضياً.